مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

إعادة التفكير في الحرب ضد "داعش"
واستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب والتمرد

إيران وتنظيم "داعش": التصرف الحالي
يمكن أن يعكس مسار استيلائهما على السلطة في العراق

المعركة العراقية الكردية ضد تنظيم
"الدولة الإسلامية": تقارير من الجبهة

السنة الثالثة

العدد ((١٣٩))

الاثنين : ٧ / ١٢ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- هل ينجح العالم في هزيمة الإرهاب الداعشي؟ | ٣

مقالات استراتيجية

- إعادة التفكير في الحرب ضد "داعش" واستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب والتمرد | ٤
- إيران وتنظيم "داعش": التصرف الحالي يمكن أن يعكس مسار استيلائهما على السلطة في العراق | ٦
- ما بعد باريس | ٩
- المعركة العراقية الكردية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية": تقارير من الجبهة | ١١
- لجوء الأكراد إلى حلفائهم في "كي ستريت" في الحرب ضد تنظيم "داعش" | ١٥

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٣٩]

هل ينجح العالم في هزيمة الإرهاب الداعشي؟

الشعور بالخطر شيء، والعمل على مواجهته شيء آخر، فجميع الأطراف الإقليمية والدولية تدرك أن خطر الإرهاب الداعشي والتطرف الأصولي بات يهدد مصالحها، لكن هل وصلت إلى قناعة في أن الوقت قد حان للعمل المشترك للقضاء عليه. مسار الأحداث لا يدل على ذلك. عزيزي القارئ في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**) ستطلع على خمسة مقالات مهمة: المقال الأول (**إعادة التفكير في الحرب ضد "داعش" واستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب والتمرد**)، للكاتب (**أنطوني كوردسمان**)، نشره (**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي**)، ويتحدث كاتبه عن تورط الولايات المتحدة في حملة واسعة لمكافحة الإرهاب في دول إسلامية تعاني من فشل بناء الدولة وفشل تجارب التنمية الاقتصادية، فضلا على دور العامل الخارجي في زيادة حدة الظاهرة الإرهابية، مما يجعل الهزيمة العسكرية للحركات المتطرفة لا تكفي لوحدها لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين، ما لم تكن هناك استراتيجية مدنية - عسكرية توظف المساعدات الخارجية في بناء نظام حكم صالح في البلدان التي يمزقها الإرهاب.

المقال الثاني (**إيران وتنظيم "داعش": التصرف الحالي يمكن أن يعكس مسار استيلائهما على السلطة في العراق**)، للكاتب (**روبرت اس . فورد**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويتطرق كاتبه إلى الوضع العراقي بنظرة متفائلة على الرغم من الصعوبات التي يمر بها البلد، فهو لا يرى أن العراق الآن أو في المستقبل دولة فاشلة، بل الوضع العراقي - من حيث تعامل السنة العرب العراقيين مع الدستور ونظام الحكم في العراق - أفضل بكثير مما كان في السابق، كما أن العراق فيه حكومة منتخبة، ومجلس تشريعي منتخب، لكن العلاقة بين المكونات ما تزال تعاني من توتر، ويعتقد الكاتب أن وقوع العراق في منطقة صراع النفوذ الإيراني - الداعشي يجعل تفكك هذا البلد يصب في مصلحة الطرفين على حساب المصلحة العراقية، كما أن حصول هذا السيناريو سيدخل منطقة الشرق الأوسط في أتون حرب طويلة مدمرة.

المقال الثالث (**ما بعد باريس**)، للكاتب (**ريتشارد هاس**)، نشره (**مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي**)، ويشير كاتبه إلى تنامي خطر تنظيم "داعش" الإرهابي في الشرق الأوسط والعالم، مما يستدعي استراتيجية شاملة عسكرية واقتصادية وسياسية وفكرية يشترك فيها الجميع، مع التحلي بروح الواقعية في تحديد طبيعة خطر "داعش" لهزيمته في المكان والزمان المناسبين.

المقال الرابع (**المعركة العراقية الكردية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية": تقارير من الجبهة**)، للكاتبين (**مايكل نايتس ولاهور طالباني**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويحاول الكاتبان التطرق إلى طبيعة المعركة ضد تنظيم "داعش" ودور الأكراد المحوري فيها حسب اعتقادهما؛ لأنهم القوة الوحيدة المؤهلة للقيام بالمهمة وبما يحقق مصالح التحالف الدولي، وعندما يتم التطرق إلى استقلال الأكراد المحتمل عن العراق يستبعدان هذا الخيار في الوقت الحاضر على الأقل؛ بسبب مشاكل الإقليم الاقتصادية من جهة، وعدم توفر البيئة الإقليمية المساعدة من جهة أخرى.

المقال الخامس (**لجوء الأكراد إلى حلفائهم في كي ستريت في الحرب ضد تنظيم "داعش"**)، للكاتب (**بيل ألسن**)، نشرته (**مجلة الفورين بولسي**)، ويخصصه كاتبه لبيان مقدار الجهد الجيد المبذول من قبل حكومة إقليم كردستان العراق في سبيل إيجاد لوبي داعم لقضاياهم داخل واشنطن ونجاحهم في هذا المسعى، ولا سيما من خلال مكتب التنسيق التابع لهم هناك، وتنصبّ جهود الأكراد في الوقت الحاضر على الضغط على واشنطن والتحالف الدولي الذي تقوده لتسليحهم بشكل مباشر دون المرور بالحكومة المركزية، ويبدو أن أصدقاء أربيل في واشنطن قد عقدوا العزم على تحقيق هذا الهدف الكردي.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢٠١٥/١٢/٧

العدد [١٣٩]

إعادة التفكير في الحرب ضد "داعش"
واستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب والتمرد

أنطوني كوردسمان
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)
٢٨/أيلول/٢٠١٥

ترجمة وعرض: م.م حسين باسم عبد الأمير

استهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى قرب تولي رئيس جديد للولايات المتحدة منصبه، حيث كانت الولايات المتحدة في حالة حرب منذ ما يقارب عقد ونصف من الزمن، إذ إن ما بدأ حرب محدودة ضد الإرهاب أصبح حملة كبرى لمكافحة التمرد في العراق وأفغانستان، وتورط عسكري أمريكي في كل من سوريا واليمن، في حين علّقت الولايات المتحدة - إلى حد كبير - نشاطها في ليبيا بعد أن لعبت دورا رئيسا في هزيمة القذافي.

التطرف الإسلامي الذي ينتهج العنف يشكل تهديدا خطيرا في خمس حالات؛ وذلك لأنه ينتشر في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي. ففي كل حالة، تعد الأمة التي تشهد ظاهرة التطرف الإسلامي إلى حد ما **دولة فاشلة**. كما لم يكن التمرد نتيجة لأسباب أجنبية، إذ إن البلد الذي يشهد ظاهرة التطرف الإسلامي يمتلك تاريخا طويلا في ممارسة السياسات التي تعتمد على العنف وفشل الحكم وفشل التنمية الاقتصادية.

إن بروز التطرف جاء بعد فشل العلمانية، وكذلك بسبب عمق التوترات الدينية والعرقية المحلية والإقليمية. وكانت النتيجة ليست مجرد التمرد، وإنما الحرب الأهلية. وقد تصاعدت هذه الصراعات - والتي أُثيرت في بعض الأحيان بسبب التغذية من قبل دول خارجية بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا - بسبب الإخفاقات المدنية واسعة النطاق، فضلا عن حوادث العنف المتزايد والاشتباكات العسكرية.

وقد تم تحديث سلسلة من التقارير مؤخرا توضح الروابط بين تصاعد العنف ومستوى السياسات والحكم والتنمية الاقتصادية الفاشلة في العراق وسوريا. وتشير هذه التقارير إلى أن الأسباب المدنية للعنف عميقة، بحيث إن هزيمة الحركات المتطرفة لا يمكن لها وحدها أن تحقق أي شكل دائم للأمن والاستقرار.

كما أن هذه التقارير تثير تساؤلات جوهرية حول الطريقة التي يفترض أن تتعامل بها الولايات المتحدة ضد الحركات الإرهابية الرئيسية وحملات مكافحة التمرد. كما أنها توحي إلى التهديد الأساسي في كل حالة، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في نزاعات

طويلة مع حركات لـم تكن إرهابية أو متطرفة، ولكن فشـل حكومة البلد المضيف لتلك الحركات

المتطرفة في إنشـاء البنية السياسـية، ومستوى الحكم الرشيد، والتقدم نحو الاستقرار الاقتصادي الذي يحقق كسـبا، والحفاظ على الدعم الشعبي، وتطوير قوات أمنية فاعلة للبلد المضيف.

كما وتقترح هذه التقارير بعدم وجود أي قدر من النجـاح التكتيكي له القدرة فـي أن ينهي النزاع المدني، وتحقيق الاسـتقرار والأمـن الدائمين. **"بناء الأمـة"** ربما أصبـح مصطلحا لا يحظى بالشـعبية، وقد يكون من المستحيل أن يتحقق ما لـم يتطور البلد - المضيـف للحركات المتطرفة – في مسـتوى التحسن في السياسة والحكم الذي يتيح للمسـاعدات الخارجية في أن تكون فاعلة. إن مما لا شـك فيه هو عـدم وجود دولة يمزقها العنـف المدني الهائل يمكـن لها أن تنهي العنف ما لم يتحمل قادتها وشـعبها المسؤولية من أجل الإصلاح والتغيير الهائل.

وفي الوقت نفسـه، يجب على الولايات المتحدة أن تلقـي نظرة أكثر واقعيـة فيما يحدث حقا في حروبها الحالية، وكيف تتعامل مع أنماط واسعة مـن الاضطرابـات والصراعـات الناشـئة في العالم الإسلامي والنامي. وتشـير دراسـات أخرى إلـى أن "الثورة في الشؤون العسـكرية" التي تركز على التغييرات، التكنولوجيا، التكتيكات، والاسـتراتيجية الجديدة التـي تطبق على الصراعـات التقليدية قد حلت محلها "ثورة في الشؤون المدنية والعسكرية".

ويختتـم الكاتب مقالـه بالقول: ويبـدو واضحا بشـكل جلي إذا مـا نظرنا إلى نمـاذج مختلفة للقياس في كل من العراق وسـوريا وأفغانستان، وكذلك لمحـات عامة مقاربة فـي ليبيا واليمن، **فإن جميع هذه البلدان سوف تواجه سنوات من القتال المتواصـل والنزاعات المدنية والتوتر - أو العودة إلى السـيطرة الاسـتبدادية - حتى لو تمت اليوم هزيمة الإسلاميين المتطرفين. ويبدو من المرجح أن الولايـات المتحدة لن تنجح في خلق قوات فاعلة للبلد المضيف، وأساسـا لحكم هادف يقوم علـى القانون ويوفر الأمن المدني، ما لم تخلق اسـتراتيجية "عسـكرية - مدنية"**

أكثر فاعلية لمساعدة البلدان المضيفة للحركات المتطرفة التي تنتهج العنف.

رابط المقال: http://goo.gl/8M5fDt

العدد [١٣٩]

إيران وتنظيم "داعش": التصرف الحالي يمكن أن يعكس مسار استيلائهما على السلطة في العراق*

السفير روبرت إس. فورد: دبلوماسي أمريكي سابق، خدم لمدة أربع سنوات سفيراً للولايات المتحدة في سوريا. وجيمس جيفري: سفير أمريكي سابق في العراق وتركيا، وحالياً زميل متميز في زمالة "فيليب سولونز" في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى معهد واشنطن

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م ميثاق مناحي العيساوي

لقد دفع الأمريكيون ثمناً باهظاً في العراق، ومن ثم فهم لديهم معايير عالية حول الشكل الذي يجب أن تظهر به الدولة العراقية. ولم يلتزم العراق بالعديد من تلك المعايير، ولكن خيبة أملنا من عدم عمل الشيعة والعرب السنة والأكراد والمسيحيين والتركمان والعديد من المجموعات العرقية والدينية الأخرى جميعهم مع بعضهم البعض بسهولة لا تعني أن العراق دولة فاشلة أو أنه سيكون كذلك.

من وجهة نظرنا، واستناداً إلى خبرة كبيرة في شؤون العراق، يمكن القول أن البلاد لم تضِع ولكنها تمر بمأزق حرج. فقد بقي الكثير مما عملت واشنطن على تحقيقه هناك، ولكن قوتين متناقضتين، كلتاهما معاديتان للولايات المتحدة، هما تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") وإيران، تسعيان إلى السيطرة على العراق وزعزعة استقرار المنطقة. وفي هذا الإطار بإمكان الولايات المتحدة مساعدة أصدقائها العراقيين وزيادة الاستقرار، بدءاً من إطلاق حملة سريعة وأكثر فاعلية ضد تنظيم "داعش"، وعبر تعزيز المساعدة لحكومتي بغداد وأربيل. ولكن إذا لا تقوم بذلك، ستكون الآثار المترتبة على النظام الإقليمي مخيفة.

لقد عملنا معاً في السفارة الأمريكية في بغداد ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عندما كان العراق ينزلق نحو صراع داخلي وقتال مروّع. وقد تطوّع كل واحد منا للقيام بجولات إضافية مطولة من الخدمة في العراق، مما أضاف إلى وجهات نظرنا حول التطورات العراقية. فقد كنا قريبين من القتال، ورأينا عن كثب الجهد الكبير الذي بذله الجيش الأمريكي والموظفون المدنيون لمساعدة العراقيين في المحافظة على تماسك بلادهم. ونظراً إلى توقعات بعض المحللين بأن العراق دولة فاشلة أو قيد الفشل، قمنا للتو بزيارة للعراق لنرى الوضع عن قرب.

* تم نشر هذه المقالة في الأصل على موقع "منتدى فكرة"

لقد دفع الأمريكيون ثمناً باهظاً في العراق، ومن ثم فهم لديهم معايير عالية حول الشكل الذي يجب أن تظهر به الدولة العراقية. ولم يلتزم العراق بالعديد من تلك المعايير، ولكن خيبة أملنا من عدم عمل الشيعة والعرب السنة والأكراد والمسيحيين والتركمان والعديد من المجموعات العرقية والدينية الأخرى جميعهم مع بعضهم البعض بسهولة لا تعني أن العراق دولة فاشلة أو أنه سيكون كذلك. وفي الواقع، بعد انتهاء القتال الضاري في بغداد قبل أقل من عقد من الزمن، تُعد العاصمة الآن هادئة نسبياً وتبدو أفضل بكثير من حيث المظهر. ويناقش البرلمان العراقي بشكل غير منتظم القضايا الكبرى، ويختار رئيس الوزراء وحكومته بشكل سلمي ووفقاً للدستور. وبإمكان إثارة السؤال: ما هو عدد الدول الأخرى في المنطقة التي يمكنها أن تقول ذلك؟. إن جميع العرب السنة من المحافظات السنية العربية الثلاث الرئيسة الذين التقينا معهم قد حثوا على إنشاء حكومات محلية مخوّلة داخل الدولة العراقية الموحدة، وهذا الأمر بعيد كل البعد عن مطالبهم قبل عشر سنوات بأن يتمتع العراق - مثل جيرانه العرب - بحكومة مركزية تستحوذ على القوة، كما أن التفكير السني العربي الجديد هو أقرب بكثير من الرؤية الواردة في دستور عام ٢٠٠٥ الذي صاغه العراقيون من الشيعة والأكراد إلى حد كبير. أما العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد و "حكومة إقليم كردستان" في أربيل فهي صعبة. ومع ذلك، لم تعلن أربيل استقلالها، إذ يتمتع أكراد العراق بحكم ذاتي واسع النطاق داخل الدولة العراقية، كما أن السياسة الكردية العراقية بحد ذاتها آخذة في التطور. وتواصل بغداد وأربيل التفاوض حول كيفية التعامل مع عائدات تصدير النفط. فضلاً عن ذلك، أصبحت لهجة التعامل بين الحكومة المركزية في بغداد والمسؤولين في "إقليم كردستان" أفضل إلى حد كبير وأكثر واقعية مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ومن العوامل المساعدة هنا أن كلتا الحكومتين تدركان بأنهما تواجهان عدواً مشتركاً هو تنظيم "داعش ". وعليه، فإن النجاح في بناء دولة عراقية اتحادية غير مؤكد، ولكن الأمر ممكن إلى حد بعيد.

بيد إن هذه المرحلة صعبة بشكل خاص. فبغداد وأربيل تواجهان أزمات سياسية ومالية مترابطة، وهذه الأخيرة هي أكثر خطورة بالنسبة إلى الأكراد، إلا أن الأزمات السياسية أخطر بالنسبة إلى بغداد. وتنشأ هذه الأزمات السياسية والمالية جزئياً وتتفاقم بالتأكيد بسبب تنظيم "داعش". ويواجه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تحديات كبيرة من المتشددين السياسيين وأولئك في صفوف الميليشيات المدعومين من إيران، الذين يرفضون الإصلاح وينظرون نظرة قاتمة إلى فكرة المصالحة الوطنية. فالعراقيون من جميع الأطياف يعتقدون أن إيران - كما هو الحال في سوريا - تتّبع منحى متطرفاً للوصول إلى السلطة في العراق واستغلال عدم النجاح ضد تنظيم "داعش". وقد يكون ذلك تعزّز حالياً مع روسيا؛ نظراً إلى اتفاقية التنسيق الاستخباراتي (على الرغم من أن الحكومة العراقية تقول بأنها لن تقوم بتنسيق العمليات مع موسكو). وإذا وقعت بغداد ومناطق جنوب العراق التي يهيمن عليها الشيعة تحت سيطرة طهران، فستنتهي المصالحة بين المجموعات الثلاث الرئيسة في البلاد، مما سيدفع بـ"دولة شيعية" أكثر

طائفية لأن تكـــون أقرب إلى الإيرانيين. وهذه هي المعادلة التي يعوّل عليها زعيم تنظيم "داعش"، حيث من شأن قيام دولة شيعية طائفية وسـيئة أن يضمن عدداً كبيراً من المجندين لـ"خليفة" تنظيم "داعش" لكي يعوّض عن خسائر معركته.

من الضروري أن لا ينحدر العراق نحو هذا الطريق. وإذا كان الأمر كذلك، فإن العراقيين والمنطقة سيلقون باللوم علـــى الولايات المتحدة لعـــدم هزيمتها تنظيم "داعش" وســـماحها بعد ذلك بسقوط شريك لها. ومن شـــأن انضمام العراق إلى إيران وســـوريا أن يخلق "الهلال الشيعي" الذي حذر منه العاهل الأردني الملك عبـــد الله. فضلاً عن ذلك، فـــإن احتياطيات النفط في جنوب العراق التي تبلغ ١٤٠ مليار برميل إلى جانب احتياطيات إيـــران المماثلة، تفوق احتياطيات المملكة العربية الســـعودية التي تبلـــغ ٢٦٨ مليار برميل. إن تحـــولاً في القوة من هذا البعد فـــي منتصف المنطقة لصالح إيران (وأقل من ذلـــك، لصالح تنظيم "الدولة الإســـلامية")، قد يدفع بالمنطقة، وببعضٍ من أقرب حلفاء واشـــنطن وشـــركائها، وفي النهاية بالولايات المتحدة نفســـها، إلى نزاع إقليمي واســـع النطاق بين الســـنة والشـــيعة. إن هذه الحرب الطويلة الأمد بين السنة والشيعة قد تفيد كل من روسيا والمتطرفين الذين يكرهون الغرب أيضاً، وخاصة الولايات المتحدة.

إن الحفاظ على عراق موحد وموالٍ للولايات المتحدة يصب في المصلحة الحيوية للولايات المتحدة. وفي صلب الحفاظ على هـــذه المصلحة تكمن حملة أكثر جرأة ضـــد تنظيم "داعش". وتفترض اســـتراتيجية "الإسقاط والتدمير" التي تتبعها الولايات المتحدة أن الوقت يصبّ في صالحها ("٣ - ٥ سنوات"، وأحياناً تســـمع واشـــنطن "عقد من الزمن"). بيد إن الوضع ليس كذلك. فالفشـــل في التحرك في سوريا أدى إلى بروز تنظيم "الدولة الإســـلامية"، ثم تدفق اللاجئين الذي يهدد الاستقرار السياســـي للاتحاد الأوروبي، والآن الإعادة الخطيرة لروســـيا إلى المنطقة. فضلاً عن ذلك، فإن المفاجآت الإضافية غير الســـارة هي من بين عدد قليل مـــن التنبؤات الموثوقة التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها إذا لم تضع نفسها في طليعة الأحداث. إن كيفية جعل الحملة العسكرية الأمريكية ضد تنظيم "داعش" أكثر جرأة وأسرع تحركاً تشكل قضية عســـكرية تتجاوز إطـــار إلمامنا، ولكن نظراً إلى القوة العسكرية الأمريكية الكبيرة يمكن للمرء أن يفترض أن القيود التي تحول دون ذلك هي سياســـية بالدرجة الأولى، وعليه فإنها تشكل موضوعاً لا بأس به للنقاش العام. كما أن عمليـــة الإنقاذ الرائعة التي نفذتها "القوات الخاصة" الأمريكية في ٢٢ تشـــرين الأول/ أكتوبر، تشـــير إلى مزيد من الخطوات التي بإمكان الولايات المتحدة القيـــام بها. إن تأييد الرأي العام قائماً في هذا الســـياق، وذلك وفقاً لـ"استطلاع مجلس شـــيكاغو لعام ٢٠١٥" الـــذي صدر مؤخراً. وبصرف النظر عن أي عمل عسكري، ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز على عدد قليل من الأهداف الهامة، لمســـاعدة بغداد والعرب السنة على التوصل إلى اتفاق متفق عليه بصورة متبادلة، والتخفيف من بعض الأعباء المالية التي ترهق الأكراد، وذلك يكون بشـــكل عملي أكثر من خلال المساعدة بدفع تكاليف اللاجئين والمشـــردين داخلياً، وتوفير الأسلحة التي تحتاجها أربيل، وعدم تجاهل مشاكل الحكم الداخلية بل تحفيز بغداد وأربيل على معالجتها من أجل تعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

رابط المقال: http://goo.gl/Xgwi0c

العدد [١٣٩]

ما بعد باريس

ريتشارد هاس: رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، شغل منصب مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية حتى حزيران ٢٠٠٣، حيث كان المستشار الأول لوزير الخارجية كولن باول في مجال واسع من اهتمامات السياسة الخارجية.
مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)
٢٠١٥/١١/١٦

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م مؤيد جبار حسن

مواجهة التنظيم الإرهابي الأبرز عالميا "داعش" يتطلب استراتيجية شاملة للمحاور السياسية والاقتصادية والعسكرية. وما هجمات باريس إلا ناقوس خطر قرع في قلب العالم الغربي، يُوجب اتخاذ إجراءات استثنائية تشترك فيها جميع دول العالم دون استثناء.

يرى الكاتب أن الهجمات التي شنها أفراد مرتبطون بتنظيم "داعش" والتي أعقبت تفجيرات بيروت وإسقاط طائرة الركاب الروسية فوق شبه جزيرة سيناء، تدل على أن التهديد الإرهابي دخل مرحلة جديدة أشد خطورة، والسبب وراء تصاعد عمليات هذا التنظيم الآن ربما لتعويض خسائره الأخيرة في العراق، ولكن الأمر المؤكد هو أن الاستجابة باتت أمرا مستحقا الآن.

ولغرض مواجهة التحدي الذي يفرضه تنظيم "داعش" يدعو ريتشارد هاس إلى استجابات عدة، فأي سياسة منفردة لن تكون كافية، لذلك هناك حاجة إلى جهود في مجالات عدة منها:

الجهد العسكري، إذ يعد تكثيف الهجمات الجوية ضد الأهداف العسكرية لتنظيم "داعش" ومنشآت النفط والغاز وقادة التنظيم أمرا بالغ الأهمية، لكن هذا لن يكون كافيا لإنجاز المهمة الرامية إلى القضاء على التنظيم، إذ إن هناك حاجة إلى تواجد قوات برية لاسترجاع الأراضي والسيطرة عليها.

ولسوء الحظ ليس هناك وقت كافٍ لبناء قوة من الشركاء على الأرض، وكان الفشل مصير المحاولات السابقة، كما أن الدول العربية غير قادرة أو غير راغبة في تشكيل قوة كهذه، ولم ينفذ الجيش العراقي المهمة المكلف بها بشكل جيد، كما زادت الفصائل المدعومة من إيران الأمر سوءا.

لذا يعتقد الكاتب أن الخيار الأفضل هو العمل بشكل وثيق مع القوات الكردية ومجموعة معينة من العشائر السنية في العراق وسوريا، وهذا يعني الحصول على قدر أكبر من المعلومات الاستخبارية والأسلحة والرغبة في إرسال أكثر من ٣٥٠٠ جندي أمريكي وربما ١٠٠٠٠ لغرض التدريب وتقديم المشورة والمساعدة في توجيه الرد العسكري.

كما يجب أن يكون هذا الجهد جماعيا وربما غير

رسمي "تحالف الراغبين"، ويشمل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ودولاً عربية وحتى فرنسا في ظل الظروف المناسبة، ويجري تحت رعاية منظمة حلف الشمال الأطلسي أو الأمم المتحدة.

كما أن للنتائج أهمية تفوق الشكل، إذ من المهم التعامل بحذر مع إعلانات الحرب الرمزية، وإلا سيظهر التنظيم وكأنه يحصل على مكاسب عدة في كل يوم لا يخسر فيه.

والرد الدبلوماسي لا يقل أهمية عن أي رد آخر، إذ يمثل الرئيس السوري "بشار الأسد" أداة تجنيد يمكن أن يستغلها التنظيم المتطرف ولابد من رحيله، لكن يجب أن يكون باستطاعة الحكومة القادمة الحفاظ على النظام، وإلا سيستغل تنظيم "داعش" فراغ السلطة كما حدث في ليبيا.

فضلا على ذلك، لا يمكن للتغيير السياسي أن يتحقق إلا من خلال دعم روسيا وإيران، ويعد تشكيل حكومة ائتلافية يرأسها ممثل الأقلية العلوية من بين الخيارات الجديرة بالاكتشاف على المدى القريب، وهو التنازل الذي ربما يكون ثمناً لإبعاد الأسد عن السلطة. فمن حيث المبدأ وبمرور الوقت سوف يصبح تشكيل حكومة وطنية أكثر تمثيلا، على الرغم من أن الحديث عن إجراء انتخابات في غضون ١٨ شهراً يعد أمرا خياليا تحت أي سيناريو.

لكن من المستحيل التوصل إلى تسوية بهذا الشأن، ولهذا يتطلب الأمر زيادة الجهود العسكرية لتشكيل جيوب أكبر وأكثر أمانا وقدرة على حماية المدنيين ونقل المعركة إلى مناطق التنظيم المتطرف.

وتشمل عناصر أخرى لا غنى عنها في أي استراتيجية فعالة زيادة مساعدة تركيا أو الضغط عليها من أجل بذلها المزيد من الجهود لإيقاف تدفق المجندين إلى تنظيم "داعش". كما تحتاج تركيا والأردن ولبنان إلى المزيد من المساعدات المالية لكي تتمكن من تحمل الجزء الأكبر من عبء اللاجئين. ويمكن أن يقوم القادة العرب والمسلمون بدورهم من خلال تفنيد رؤية التنظيم وتجريد سلوكه من الشرعية.

وهناك أيضا - بحسب ريتشارد هاس - البعد المحلي للسياسة، فلابد من تكييف الأمن الوطني وإنفاذ القانون - تكثيف تدابير الحماية على الحدود وفي الداخل - مع التهديد المتزايد الخطورة. ويعد التعامل مع الإرهابيين المنفردين - أفراد أو مجموعات صغيرة تنفذ هجمات مسلحة ضد أهداف ضعيفة في المجتمعات المفتوحة - صعبا للغاية، ويستلزم التحلي بقدر كبير من المرونة الاجتماعية وإعادة التوازن بين الخصوصية الفردية والأمن الاجتماعي للتعامل مع التهديد المفروض وحقيقة الهجمات.

كما يتطلب توفر جرعة من الواقعية، إذ لا يعد الصراع مع تنظيم "داعش" حربا تقليدية، ولا يمكن القضاء عليه أو تدميره في أي وقت قريب، سواء بوصفه شبكة وفكرا أم منظمة ودولة تسيطر في الواقع على الأرض والموارد.

في الحقيقة، كان الإرهاب وسيبقى آفة من آفات هذا العصر، لكن هناك إمكانية لتقليص تهديد "داعش" للشرق الأوسط والعالم من خلال تضافر الجهود، والدرس الرئيس المستفاد من هجمات باريس هو أننا يجب أن نكون على استعداد للعمل في الوقت المناسب والمكان المناسب على حد سواء.

رابط المقال: http://goo.gl/ZGf4am

العدد [١٣٩]

المعركة العراقية الكردية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية": تقارير من الجبهة

مايكل نايتس: زميل "ليفر" في المعهد، وكان قد قام مؤخراً بجولة مع قوات التحالف في العراق دامت ثلاثة أسابيع. ولاهور طالباني: رئيس جهاز المخابرات "زانياري" (المعلومات) في كردستان، وعضو مؤسس لـ"مجموعة مكافحة الإرهاب"

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م ميثاق مناحي العيساوي

على الأكراد أن يكونوا واقعيين عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى الاستقلال. إن اقتصاد "حكومة إقليم كردستان" في حالة من الفوضى، بينما الوضع العسكري المتعلق (بمكافحة) تنظيم "داعش" والضغط المفروض من البلدان المجاورة يجعلان الأمر واضحاً بأن الآن ليس الوقت المناسب لمناقشة مسألة الاستقلال. ربما في المستقبل، ولكن ليس اليوم.

"في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب مايكل نايتس، ولاهور طالباني منتدى سياسي في معهد واشنطن. وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهما:

مايكل نايتس

تقف قوات الائتلاف في العراق على عتبة ما يمكن أن يسمى بحملة الجزيرة، وهي الحرب بين نهري دجلة والفرات. ومن المتوقع أن تركز عمليات هذه القوات في العام المقبل على المساحة بين الموصل والرمادي امتداداً باتجاه الشمال نحو معقل تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") في الرقة في سوريا. وسيؤدي الأكراد دوراً تتزايد أهميته في هذه الحملة، إذ إنهم فاعلون على اثنين من الجبهات الثلاث الرئيسة ضد ما يعرف بـ تنظيم "الدولة الإسلامية". ويتوجه الائتلاف نحو اعتماد مفهوم القوة البرية، فيقوم بتسليح وتجهيز الوحدات القائمة التي يمكنها أن تحقق انتصارات على أرض المعركة بدلاً من محاولة بناء وحدات جديدة وهائلة. وسيؤدي اثنان من القوات الكردية - وهي البيشمركة المنبثقة من "حكومة إقليم كردستان" في شمال العراق، وعناصر من "قوات سوريا الديمقراطية" - دوراً رئيساً في هذا المفهوم.

إن أحد الأدوار الذي سيؤديه الأكراد يتمثل بقطع خط تنظيم "داعش" من الموصل إلى الرقة، والذي لا يشكل خطاً عسكرياً فحسب، بل اقتصادياً وسياسياً أيضاً. وحالياً، يتنقل الدعم المتوفر لتنظيم "الدولة الإسلامية" بتأهب بين هاتين "العاصمتين"،

ويتطلب قطع هذا الخط شن هجوم على مناطق مثل سنجار والحسكة والهول والشدادي. وسيكون الدعم الكردي مركزياً لهذه الجهود لقطع الجزء الجنوبي الشرقي من أراضي تنظيم "داعش" في محافظتي ديالى وصلاح الدين جنوب بيجي. ويستطيع الأكراد أيضاً دعم هجمات القبائل السنية على "المفصلة" في الحويجة والزاب، التي تقع مباشرةً غرب كركوك.

وعلى الرغم من أن الوحدات الكبيرة مهمة في الحفاظ على المناطق وإدارتها (على سبيل المثال، يستخدم كل من تنظيم "داعش" وقوات الأمن العراقية والأكراد غالبية قوتهم البشرية لهذه المهام)، إلا أن الوحدات الأصغر حجماً هي التي تفوز بالمعارك المنفردة التي تحدد من سيفوز بالحرب. إن السيطرة على ساحات القتال الرئيسة مثل بيجي والرمادي لا تتطلب قوات هائلة جديدة، حيث يمكن لوحدات راسخة ومتماسكة كـ"المجموعة الكردية لمكافحة الإرهاب" و"قسم مكافحة الإرهاب" أن تهزم القوات الصغيرة التي يستخدمها تنظيم "الدولة الإسلامية" عادةً في مثل هذه الحالات. على سبيل المثال، كان لتنظيم "داعش" ٤٠٠ - ٦٠٠ جندي في الرمادي فقط. وباختصار، لا يواجه الائتلاف قوة بشرية هائلة.

ويقيناً، إن العراقيين الأكراد يواجهون عدداً من التحديات في توفير مساعدة عسكرية أكبر. وأحد التحديات هو التصور بأن تقدم الأكراد محدود، فإذا تقدموا بعمق كبير داخل مناطق عربية ليس مرحب بهم فيها، من الممكن أن يثيروا غضب السكان المحليين. ومع ذلك، فقد أشار الأكراد مؤخراً إلى أنهم مستعدون لتجاوز حدود معينة لغرض تحقيق هدف أكبر وهو إلحاق الهزيمة بتنظيم "داعش"، علماً بأن مثل هذه الإشارات ستستقطب دعماً أكبر للائتلاف.

ويتمثل تحدٍ آخر في أن المؤسسات العسكرية في "حكومة إقليم كردستان" غير متطورة إلى حد كبير مقارنة بسائر أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، يفتقر الأكراد القدرة على الاستفادة من المساعدة الأمنية التي تقدمها الولايات المتحدة وتحويلها إلى وحدات جديدة. فهم لم يتمتعوا قط ببرامج تدريب وتجهيز كبيرة من الولايات المتحدة على غرار بقية مناطق العراق، وعليهم في النهاية تطوير هيكلية تدريب أكثر وضوحاً. فإذا أراد الأكراد الحصول على تجهيزات بمستوى حجم لواء، عليهم توفير أرقام تجنيد ومناطق تدريب تتناسب مع حجم لواء.

ويشكل عدم وحدة عناصر القيادة الكردية تحديا آخر. وهذا هو الحال حتى على الخطوط الأمامية، حيث يعم التنافس بين الأكراد في سنجار وغيرها من المواقع الرئيسة. وتنقسم القوات العراقية الكردية في ثلاثة توجهات: (الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني،

ووزارة البيشمركة التابعة لـ"حكومة إقليم كردستان" التي تم تعليق مهام المسؤول الأكبر فيها بسبب خلافات سياسية). ويعوق هذا الانقسام دعم الائتلاف وحتى الأداء في ساحات القتال.

وخلاصة القول: تحتاج الحملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى مساهمات أكبر من الجبهة الشمالية. فإذا لا تستطيع الأطراف الكردية أن تتخطى اختلافاتها وتتخذ موقف الهجوم، فإن دعم الائتلاف لها سيتضاءل تدريجياً. إنها مسألة متعلقة بالأداء: إذا استطاع الأكراد المساعدة في استعادة الموصل من خلال عزل المدينة من الغرب والجنوب، سيحصلون على دعم أكبر من الائتلاف. وينطبق الأمر نفسه على القوات الكردية في سوريا إذا اندفعت نحو الرقة.

لاهور طالباني

ينبغي التعامل مع الساحتين العراقية والسورية في الحملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" وكأنها ساحة واحدة. فقد تآكلت الحدود بين البلدين، ولا تبعد الرقة عن الموصل سوى أربع ساعات. أما في كردستان العراق، فينبغي أن يتم قطع هذه الصلة في سنجار، مما قد يزيد بشكل كبير من الوقت اللازم لنقل الامدادات من الرقة إلى الموصل.

إن الخبر السار هو أنه بينما لا يزال تنظيم "داعش" يشكل الخطورة الأكبر في المنطقة، إلا أنه لم يعد بالقوة التي كان عليها قبل عام. وتتضح نقاط ضعف التنظيم عندما يواجه قتالاً مدروساً. لذلك من الضروري شنّ هجوم من عدة اتجاهات بهدف إنهاك قواته، المحدود عددها في الكثير من المناطق. على سبيل المثال، يُوكل التنظيم في بعض الأحيان ١٠ رجالٍ للقيام بدوريات في منطقة كبيرة وهو على يقين أن القوات الكردية لن تتخطى حدوداً معينة إلى داخل الأراضي السنية العربية. إن إدراك التنظيم لهذه القيود الكردية يسمح له بأن يركز قواته في المناطق التي يريد أن يقاتل فيها، إما ضد الجيش العراقي أو ضد "وحدات حماية الشعب" الكردية في سوريا. لذلك، يمكن هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" من خلال وضع خطة أكثر تركيزاً تشمل "وحدات حماية الشعب"، و"قوات سوريا الديمقراطية" (بما فيها وحدات عربية)، وقوات الأمن العراقية، والقوات العراقية الكردية.

وستواجه الحملات لاستعادة الرقة والموصل تحديات مختلفة، وستكون الموصل أكثر صعوبة نظراً لافتقار الائتلاف إلى قوة أو شخصية سنية موحِّدة. فقد تعهد حوالي ثلاث أرباع قادة القبائل العربية السنية في المدينة بالولاء لتنظيم "داعش"، ويعود ذلك - بنسبة كبيرة - إلى افتقارهم إلى أي خيار آخر.

وقد يكون الوضع في الرقة مختلفاً؛ لأنه بإمكان القوات القبلية السنية العربية المتماسكة المشاركة في القتال من أجل تحرير نفسها. وهذا أمر

أساسي؛ لأن "وحدات حماية الشعب" ليست متحمسة للاستيلاء على الرقة دون شركاء عرب. وفي الواقع، تمثلت إحدى أفضل قرارات السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة بدعم "وحدات حماية الشعب" في المعركة للسيطرة على كوباني. وأصبح هذا الانتصار رمزاً، إذ أصبح الدليل الأول بأنه يمكن تحطيم تنظيم "داعش" وهزيمته. وعلى الرغم من وجود حساسيات فيما يتعلق بتركيا، إلا أن "وحدات حماية الشعب" هي من بين القوات الوحيدة على أرض المعركة في سوريا التي تنقل المعركة إلى معاقل تنظيم "الدولة الإسلامية" وتحدث الفرق. وقد أرسل قادة "وحدات حماية الشعب" إشارات إلى أنقرة بطرق مختلفة مفادها أنهم لا يريدون أن يشكلوا أي خطر على تركيا. فعلى سبيل المثال، وعلى عكس حدود تركيا مع العراق، لم تشكل الحدود مع سوريا ممراً لهجمات "حزب العمال الكردستاني". على أنقرة أن تتقبل أن لواشنطن تأثيراً كبيراً على "وحدات حماية الشعب"، وأن العمل مع هذه الجماعة آمن بالنسبة لتركيا أيضاً.

أما بالنسبة لـ "إقليم كردستان" العراق، فعليه مواجهة العديد من التحديات المالية والسياسية. فـ"حكومة إقليم كردستان" لم تتمكن من دفع رواتب الجنود أو الموظفين المدنيين لعدة أشهر، وقد تأثر مدخولها بشدة بسبب هبوط أسعار النفط. ويبحث الأكراد عن سبل لإصلاح هذه المشكلة، ولكن من غير المتوقع أن تتبدد كلياً في العام المقبل.

بإمكان هذه المشاكل المتعلقة بالميزانية أن تؤثر على القتال ضد تنظيم "داعش". على سبيل المثال، مع اقتراب فصل الشتاء، قد يحاول التنظيم اختراق خطوط قوات البيشمركة، وما تزال "حكومة إقليم كردستان" غير قادرة حالياً على توفير تجهيزات الشتاء اللازمة لقواتها. وفي حين أنها ممتنة لجميع المساعدات التي تلقتها خلال العام والنصف الماضيين، لكنها ما زالت تفتقر للذخيرة الكافية في مخزونها وتحتاج إلى المزيد. ويشكل تقديم الدعم للبيشمركة أمراً ضرورياً، فحتى لو لم تتقدم هذه القوات أكثر من ذلك، إلا أنها تؤدي دوراً حاسماً في مواجهة قوات تنظيم "الدولة الإسلامية" على جبهة واسعة.

وينبغي على الفصائل الكردية العمل معاً بشكل أوثق. فقبل أربع سنوات، تم تأسيس "مجلس الأمن الإقليمي" لـ"حكومة إقليم كردستان" لزيادة تبادل المعلومات بين الوكالات الاستخباراتية المختلفة. وعلى الرغم من أنه لم يقم بمهامه وفقاً لما هو مخطط له حتى الآن، ما يزال من الممكن الاستفادة منه لجمع "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و "الاتحاد الوطني الكردستاني" وغيرهما من الأحزاب لتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية.

وأخيراً، على الأكراد أن يكونوا واقعيين عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى الاستقلال. إن اقتصاد "حكومة إقليم كردستان" في حالة من الفوضى، بينما الوضع العسكري المتعلق (بمكافحة) تنظيم "داعش" والضغط المفروض من البلدان المجاورة يجعلان الأمر واضحاً بأن الآن ليس الوقت المناسب لمناقشة مسألة الاستقلال. ربما في المستقبل، ولكن ليس اليوم.

رابط المقال: http://goo.gl/idrECt

العدد [١٣٩]

لجوء الأكراد إلى حلفائهم في "كي ستريت" في الحرب ضد تنظيم "داعش"

بيل ألسن
فورين بوليسي
٢٠١٥/١٠/٢٦

ترجمة : هبة عباس
مراجعة وعرض: م.م ميثاق مناحي العيساوي

في ١٦ سبتمبر، قدمت شركة "رايبيرن هاوس أوفيس بليدنغ" في "الكابيتال هيل" والتي تعد السفير الفعلي لحكومة إقليم كردستان الدليل السياحي الجديد لكردستان لعدد من نواب الكونغرس ورجال أعمال أمريكيين من أصل كردي وعدد من الصحفيين بهدف تشجيع السفر إلى المنطقة والاستثمار فيها.وكان من بين المتحدثين "مارشا بلاكبيرن" السياسية الأمريكية والعضو في الحزب الجمهوري، و"جيرد بوليس" عضو الكونغرس الأمريكي من ولاية كولورادو، والجنرال "جيمس جونز" مستشار الأمن القومي السابق، و"دوغلاس لايتون" الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال الأمريكي الكردستاني. وقدمت بيان يوسف عبد الرحمن ممثلة حكومة إقليم كردستان في الولايات المتحدة للحضور عرضا بشأن الأوضاع الصعبة التي عصفت بالعراق، والمتمثلة بالتهديد الذي يشكله تنظيم "داعش" وشجاعة البيشمركة في التصدي لهم وكثرة النازحين الذين قارب عددهم المليونين.بعيدا عن السياحة، كان هدف عملية اللوبي التي جمعت العدد نفسه من النواب في الكونغرس ورجال الأعمال هو دفع الرئيس الأمريكي باراك أوباما لتغيير قراره وإرسال الأسلحة بشكل مباشر إلى قوات البيشمركة وليس إلى الحكومة المركزية التي يهيمن عليها الشيعة في بغداد.وتشير الملفات التي تم تقديمها من خلال قانون تسجيل الوكلاء الأجانب إلى أن الأكراد والحكومات الأجنبية على استعداد لفتح خزائنها المالية، واستخدام مراكز البحث واللوبيات التي تتخذ من "كي ستريت" (شارع رئيس في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة) مركزا لعدد من المفكرين وجماعات الضغط" اللوبيات" مقرات بواشنطن لدعم قضايا عينة والتأثير على أهداف السياسة الخارجية. وقد أنفقت المملكة العربية السعودية حوالي ٤,٣٦ مليون دولار على جماعات الضغط حتى نهاية شهر آب من هذا العام، أي ما يزيد على ٢,١ مليون في المدة نفسها من العام الماضي. كما حاولت تعزيز وتوثيق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وبلغ إنفاق قطر حوالي ١,٣٥ مليون دولار، أي أكثر بحوالي من ٤٢٧ دولار في المدة نفسها من العام الماضي بالتركيز

على التواصل مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي. وفي واشنطن، حيث يلعب "كي ستريت" دورا هاما في كل شيء من التنمية الاقتصادية إلى تأمين صفقات الأسلحة، تشن كردستان حملة من أجل ممارسة الضغط لتزويد الأكراد بالسلاح. ويقول "لي دراتمان" من مؤسسة "نيو أمريكا"، أنه في ظل عدم الاستقرار وغياب اليقين في الشرق الأوسط، تعلم الحكومات الأجنبية أن أي شيء يعرفه سفراؤها يتم تصفيته، وما يسمعه الذين يعرفون واشنطن من شبكاتهم يختلف عما يسمعه السفراء.أنفقت حكومة إقليم كردستان حوالي ٢٩١ ألف دولار على ثلاث شركات حسب الملفات التي تم الكشف عنها عام ٢٠١٥، ووقعت عقداً مع شركة رابعة بحوالي ٢٠٠ ألف دولار حتى نهاية العام الحالي.ويأتي المال على رأس قائمة حسن النية التي بنتها المجموعة من خلال إقامة علاقات وثيقة مع العديد من المشرعين بما فيهم أولئك الذين يحضرون المناسبات التي تقام في سفارة كردستان الواقعة في شارع من شوارع واشنطن.ويتخذ الأكراد من هذه المصادر وسيلة لإقناع البيت الأبيض في التخلي عن قرار إرسال الأسلحة إلى بغداد فقط، إذ تتولى بدورها توزيعه على الأكراد وبقية الميليشيات. واختلف الأكراد مع الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن تقسيم الثروة النفطية والحكم الذاتي الذي يتمتع به الإقليم.منذ احتلال "داعش" لبعض المناطق في العراق عام ٢٠١٤، كان على رأس جدول أعمال اللوبي الكردي الحصول على الأسلحة بشكل سريع من الولايات المتحدة، كما نفذت الولايات المتحدة عددا من الغارات الجوية في العام الماضي لإنقاذ القوات الكردية المحاصرة في محاولة لمنع المسلحين من التحرك إلى أربيل عاصمة إقليم كردستان.وعلى الرغم من تقديم الأكراد طلبا للحصول على الأسلحة، ومن ضمنها عربات وذخيرة وبنادق، إلا أنهم يرغبون في التعاون بشكل مباشر مع البنتاغون والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، لكن واشنطن رفضت ذلك وأصرت على مرور الأسلحة الأمريكية المخصصة للعراق عبر الحكومة المركزية في بغداد، وأكد مسؤول بارز في البنتاغون أنه "ما تزال سياسة الولايات المتحدة لنقل الأسلحة قائمة ويجب أن تتم بالتنسيق مع الحكومة المركزية". والسياسة نفسها تنطبق على القوات الكردية التي تمكنت من استعادة عدة مناطق من سيطرة تنظيم "داعش"، كما منعت التنظيم من التوغل والسيطرة على المزيد من الأراضي التابعة للقوات الكردية. ولجعل صانعي السياسة على دراية تامة بالتقدم في أرض المعركة، كان لحكومة إقليم كردستان شبكة متطورة من جماعات الضغط مؤلفة من أعضاء سابقين في الكونغرس وأعضاء ومسؤولين حكوميين ومخططين استراتيجيين، ويقع مكتب

التنسيق التابع لحكومة إقليم كردستان والذي يعد بمثابة سفارة لكردستان في مبنى تاريخي قرب "داوبونت سيركل" والذي تم شراؤه بحوالي ٣,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ تقام فيه مناسبات يتم فيها استقبال المشرعين والنواب ومسؤولين في الحكومة وعدد من الصحفيين.يعد مكتب التنسيق منظمة غير ربحية، وكانت حصته من ميزانية ٢٠١٣ حوالي ١,٦ مليون دولار، وهو مسجل كوكالة أجنبية تابعة لحكومة إقليم كردستان وضيفته الضغط على أعضاء الحكومة والبرلمان. فضلا على ذلك تعاقدت حكومة الإقليم مع أربع شركات هي "بي جي أر غفرمنت أفيرز" و"غيرنيرغ تارويغ" و"مؤسسة العلاقات كيوأورفيس" و"دينتوز". وقال "كاروان زيباري" مدير الشؤون السياسية والدبلوماسية في مكتب التنسيق: "إن الحكومة الأمريكية ضخمة، ولدى الكثير من الدول بعثات تعتمد على القطاع الخاص في واشنطن للمساعدة على تخطي تعقيدات الحكومة".يجب الأخذ بنظر الاعتبار أن البيروقراطية الواسعة والمعقدة تتطلب أشخاصا أكفاء، فعندما ترك أحد اللوبيات والذي يدعى "ديفيد تافوري" مكان عمله، تعاقد الأكراد مع مشغليه الجدد، وقد عمل تافوري كمنسق لشؤون العراق في وزارة الخارجية الأمريكية حتى شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٧، ومحام دولي، وشغل منصب مستشار أوباما في شؤون السياسات الخارجية عام ٢٠٠٨.وركز في عمله مع الأكراد على تطوير الشؤون الاقتصادية، وساعد في إعلان غرفة تجارة أمريكية لدعم الاستثمار في العراق ومجلس التجارة الأمريكي الكردستاني الذي يقوم أعضاؤه بعمليات تجارية في كردستان، كما تبنى قضية تسليح الأكراد، بما في ذلك المقال الذي نشره عام ٢٠١٤ في جريدة "وول ستريت جورنال"، كما قدمته الصحيفة كمستشار قانوني تابع للإقليم. ونقلت مجلة الـ"فورين بوليسي" قوله بعد عودته من رحلة لإقليم كردستان: "إن تنظيم "داعش" لن يذهب من العراق في وقت قريب، لكن حكومة إقليم كردستان فعلت ما بوسعها من أجل تأمين وحماية حدودها البالغة ألف كيلومتر مع داعش". وخلال زيارته للخطوط الأمامية للقتال، شكك في كفاية المساعدات الأمريكية المقدمة لقوات البيشمركة في عدة تغريدات، كما نشر صورا للجنود توضح افتقارهم للعربات والمعدات العسكرية، وأضاف أن بإمكانهم الحصول على مساعدات إضافية من قبل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ودعا "بيت هوكسترا" الرئيس السابق للجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي، واللوبي التابع لكردستان منذ تشرين الثاني وحتى شهر نيسان عام ٢٠١٤ إلى تسليح الأكراد. ودفعت جماعات الضغط "دينتور" إلى توقيع عقد مع حكومة إقليم كردستان قيمته ٢٠ ألف دولار في الشهر، وتم الكشف عن حوالي ٦٥ ألف دولار

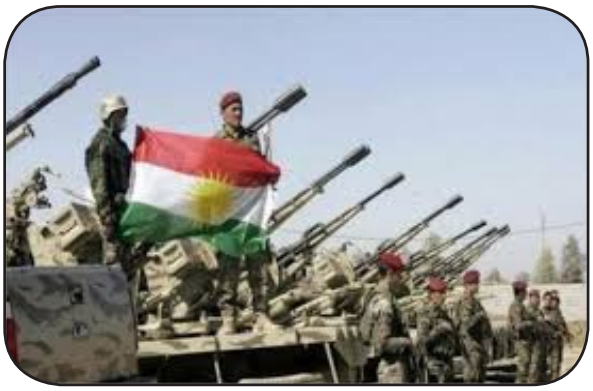

مقدار الصفقة التي تم الكشف عنها مؤخرا والتي تم إبرامها مع وزارة

العدل لمدة ستة أشهر.وأجرى "هوكسترا" - نيابة عن الأكراد - عشرات الاتصالات مع مكاتب زملائه السابقين الذين طلب منهم دعم الأكراد وقال: "كانت الرسالة واضحة، إذ تكبد الأكراد خسائر كثيرة فيما كان تنظيم "داعش" يستخدم أسلحة ومعدات أمريكية تمت سرقتها من الحكومة العراقية".بينما أكدت الولايات المتحدة على تقديمها الدعم الكافي للأكراد، وأشار مسؤول في البنتاغون إلى تزويد الأكراد بحوالي ٤٠ عربة مضادة للألغام و ٥٦ مليون طلقة للرشاشات، فيما قيم قادة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ما يلزم تقديمه من أسلحة وأجهزة لمختلف القوى، سواء كان الجيش العراقي أم البيشمركة أم أفراد العشائر السنية، ومن ثم تقديم هذا الدعم عن طريق الحكومة العراقية.وفي بعض الأحيان يتم تزويد الأكراد بالأسلحة بعد موافقة الحكومة المركزية، على سبيل المثال تم تزويد أربيل مباشرة حوالي ٢٥ عجلة مضادة للألغام في شهر كانون الثاني من هذا العام بناء على طلب من الحكومة المركزية. بينما أكدت حكومة إقليم كردستان حاجتها إلى المزيد من الأسلحة، وصرح زيباري لصحيفة الـ"فورين بوليسي": "ماتزال داعش متفوقة في المعدات العسكرية التي استولت عليها من قوات الأمن العراقية والنظام السوري، وتعد أكثر تطورا وأكثر فاعلية من الأسلحة التي تمتلكها قوات البيشمركة".وقال "هوكسترا": "إنه أمر محبط للغاية، لدينا إدارة تدعم بغداد بدلاً من تدريب وتسليح الأكراد والسنة، على الرغم من تقديم قوات البيشمركة ما بوسعها وأبلت بلاءً حسنا". إلا أن اللوبي الكردي "تافوري" ركز اهتمامه على جذب الشركات إذ قال: "ماتزال منطقة إقليم كردستان مكانا مهما يهيئ فرصا لأمريكا الشمالية والشركات الأوروبية؛ لأن منطقة كردستان بحاجة ماسة إلى تشجيع الاستثمار فيها".وأضاف زيباري: "إن الجزء الكبير من اهتمامنا يتركز على تدمير "داعش" من خلال طرده من المناطق التابعة لنا التي استحوذ عليها عام ٢٠١٤، ومع ذلك ماتزال كردستان تنعم بالأمان والاستقرار وأبوبها مفتوحة أمام الأعمال التجارية". وعرج قائلاً: "في غضون الأسبوعين الماضيين أطلقنا

الدليل السياحي لكردستان؛ وذلك لجذب الشركات والسياح".

رابط المقال: http://goo.gl/zcxbrx

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع المركز على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء